



مشروع النصوص الدستورية لنظام الحكم :

٦ سنوات لرئاسة الجمهورية غير قابلة للتجديد قرارات الفصل والاحالة للمعاش تخضع لرقابة القضاء

انتهت لجنة نظام الحكم المقترحة من اللجنة التحضيرية المسنورة من اعداد النصوص الدستورية ، التي تتعلق بسلطات الدولة العليا ، لهذا مناقشتها في اجنحة موسع للجنة التحضيرية ، قبل تقديم المشروع بتكامل الى مجلس الشعب . وترسى هذه النصوص . مجموعة من الهادى الاساسية التي عرضها الرئيس انور السادات في خطابه الى الامة يوم ٢٠ مايو الماضي ، والتي اكد فيها مبدأ تحديد مدة للرئاسة في الدولة ، وفي مقدمتها منصب رئيس الجمهورية (وقد اعلن الرئيس انه لن يحدد مدة رئاسته) .

تاريخ انتهاء مدة رئاسته .

● لا يجوز لرئيس الجمهورية قبل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب . ولا يجوز للرئيس طلب مثل هذا الاستفتاء لحل المجلس في حالة وجود اقتراح في المجلس بسحب الثقة منه .

● قرارات رئيس الجمهورية بشأن فصل المواطنين من غير الطريق التأديبي والاحالة الى المعاش والاستبعاد تكون خاضعة لرقابة القضاء .

● لرئيس الجمهورية أن يستقني الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا .

● لرئيس الجمهورية نائب تتبع في طريقة اختياره نفس الاجراءات المتبعة بالنسبة لرئيس الجمهورية .

● يجوز لامضاء الوزارة أن يكونوا اعضاء في مجلس الشعب .

والمعروف ان { لجان قد تفرعت عن اللجنة التحضيرية للدستور هي لجنة نظام الحكم ، ومقومات المجتمع ، والادارة المحلية ، ثم لجنة المقترحات . ■

ومبدأ استفتاء الشعب في المسائل الهامة ، ومبدأ رقابة القضاء على كل قرار تنفيذي .

ومن اهم النصوص المقترحة لنظام الحكم في الدستور :

● رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويشترط فيه ان يكون مصرياً من ابوين مصريين ، ولا يقل سنه عن ٤٠ سنة .

● يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين ، ويعرض الترشيح للاستفتاء العام . ويجوز ان يكون الترشيح لاكثر من واحد . ويتضمن المشروع نصاً آخر يقضي بأن يرشح مجلس الشعب اثنين لرئاسة الجمهورية ، للاستفتاء عليهما ، وسوف يترك للجنة التحضيرية اختيار احد هذين النصفين .

● فيما يتعلق بمدة رئاسة الجمهورية ، تضمن المشروع اقتراحين ، اولهما ان تكون مدة الرئاسة ٦ سنوات غير قابلة للتجديد ، والثاني ان تكون المدة ٦ سنوات ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فحسب ، ولكن بعد انتهاء ٦ سنوات على الاقل من